المحاضرة الثانية : السياسة الخارجية و المفاهيم المرتبطة بها

1- السياسة الخارجية و السياسة الداخلية :

كل الدراسات تقسم تصرفات الدول وسياساتها الخارجية إلى نوعين تصرفات و سياسات وقرارات تمارسها الدولة داخل إقليمها و تكون موضوعاتها داخل إقليم الدولة هذه التصرفات تدخل في إطار السياسة الداخلية للدولة ، وتصرفات و سياسات وقرارات تتخذها نفس الدولة خارج إقليمها ، لكن موضوعاتها وحدودها خارج نطاق الدولة وإقليمها وهذه التصرفات موجهة للبيئة الخارجية. أي للتعامل مع الدول الاخرى وفواعل أخرى منظمات دولية ،حكومات و منظمات تحررية ....إلخ .هذه التصرفات تقع خارج النطاق الاقليمي للدولة ويطلق عليها إصطلاح السياسة الخارجية وهذه الاخيرة تمتاز بالتعقيد لأنها تتعامل مع كل أطراف العلاقات الدولية ، كما تمتاز بالشمولية حيث تهتم بمجموعة من المواضيع ذات الطبيعة الإقتصادية ، الإجتماعية و العسكرية ....إلخ .

حيث منذ فترة الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا ظهرت الكثير من الجهود النظرية التي تحاول أن تفسر وتحلل ظاهرة السياسة الخارجية كونها تجاوزت المفهوم التقليدي الذي كان يعتبرها موجهة للعمل الدبلوماسي و كان موضوعها ينحصر في موضوع الحفاظ على الأمن ، لكن في ظل هذه الفترة أصبح لها وظائف كثيرة حيث أصبحت هي الوسيلة التي تلجأ إليها الدول لضمان مصادر التنمية الداخلية وتحقيق الإستراتيجية الشاملة لها .

على الرغم من هذه الاهمية إلا أن وجهة النظر الخاصة بإيجاد تعريف دقيق لها لم تصل إلى ذلك فأغلب التصورات الإجرائية في تعريفها للسياسة الخارجية تركز على طبيعة التصرف و موضوع التصرف ،فإذا كان هذا التصرف يدخل في إطار السلوكيات و القرارات التي تتخذها و تمارسها الدول داخل إقليمها فهو ليس سياسة خارجية و أما إذا كان خارج إقليمها فهو سياسة خارجية " السياسة الخارجية هي تلك السلوكيات و القرارات التي تمارسها او تتخذها الدول خارج إقليمها الجغرافي "

إن الفصل بين ماهو خارجي وداخلي مستحيل ولايمكن أن يظهر إلا في التعريفات الإجرائية نظرا لمتطلبات منهجية للدراسة خاصة في عصر العولمة ،إن السياسة الخارجية هي مرآت عاكسة للسياسة الداخلية فالدول التي تتحكم في السياسة الداخلية وتتمكن من حل النزاعات التي تفرزها السياسة الداخلية بطرق سلمية عادة ما تكون مستقرة داخليا و ينعكس

ذلك على السياسة الخارجية .والإضطراب السياسي الداخلي يؤثر على السياسة الخارجية كظاهرة الإرهاب ،حيث أن بعض الظواهر تنتشر دوليا .من جهة أخرى فإن بعض الدول تلجأعبر زعمائها الذين يحبون المغامرة في السياسة الخارجية وربما ذلك لجلب الإنتباه أو التغاضي عن مشاكل داخلية كما قد تلجأ بعض الحكومات لتبرير فشلها وحل المشاكل الداخلية .

من جهة أخرى فإن السياسة الداخلية قد تمد السياسة الخارجية بالإمكانات فكلما كانت السياسة الداخلية قوية كانت السياسة الخارجية أكثر قوة .من جهة أخرى فإن السياسة الخارجية قد تمثل المورد الأساسي للسياسة الداخلية ،وذلك من خلال أن الدبلوماسية الناجحة التي توفر إبرام الإتفاقيات في كل المجالات و أيضا توفير القروض وحتى الدعم المادي و المعنوي تدعم السياسة الداخلية . بالإضافة إلى أن هنالك تداخل بين السياستين وذلك من خلال :

- الإحتياجات الوطنية (الأمن ، الإقتصاد) تدفع الدول إلى التحالف مع الغير في العديد من الحالات .
- النخب الحاكمة لها إديولوجية هي التي تحدد شكل وطبيعة العلاقات مع البيئة الخارجية .
- إتجاهات الرأي العام الداخلي عادة ما تتأثر بما يحدث في العالم الخارجي و العكس صحيح .
- هنالك بعض الفواعل الداخلية أحيانا قد تقوم بتصرفات تتعدى حدود الدول .

2-<u>السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :</u>

النصف الثاني من القرن العشرين شهد ظهور الكثير من النظريات في العلاقات الدولية جلها تركز على السياسة الخارجية للدول والهدف من هذه النظريات هو محاولة وضع قوانيين عامة لفهم ظواهر السياسة الخارجية والتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية ومن هنا لا يمكن الفصل بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من الناحية النظرية .

ففترة 1914 – 1949 كانت فترة عصر ذهبي للدولة القومية حيث ظهرت الدبلوماسية التقليدية وسياسات التحالف وكانت الدبلوماسية تركز على طبيعة السياسة الخارجية للدول التي كانت موجودة .

لكن منذ الحرب العالمية الثانية ظهرت بعض المؤسسات فوق قومية كعصبة الأمم هذه المؤسسات والهيئات فوق القومية تصدر قرارات وسلوكات وهذه القرارات هي نتيجة لإرادة الدول الأعضاء وبالتالي بدأ يظهر بأن هذه المؤسسات أصبحت تقيد سياسة الدول ، ولذلك بدأ يتضح جليا بأن العلاقات الدولية لا تتكون من السياسات الخارجية للدول بل تتكون من سلوكات وإرتباطات أخرى هي الخاصة بالمنظمات الدولية ،ولذلك بدأت العلاقات الدولية تخرج تدريجيا عن إيطار السياسة الخارجية للدول، بعد الحرب العالمية الثانية بدأالإعتراف بالشخصية القانونية للشركات المتعددة الجنسيات حيث أصبح لها وضع قانوني يشبه إلى حد ما وضع الدولة والمنظمات الدولية ،وأخيرا بعض التنظيمات الأخرى (المنظمات غير الحكومية)التي تركز على المشاكل والحريات الإجتماعية ، الثقافية ،الإقتصادية ..إلخ بالرغم من أنها لا تتمتع بالشخصية القانونية إلا أن نشاطها أصبح يؤثر ويتعدى تأثير الدول وأخذت حيزا لا بأس به من العلاقات الدولية.وبالرغم من أن هنالك إعتقاد بأن السياسة الخارجية و العلاقات الدولية هما وجهان لعملة واحدة لكن في الحقيقة يختلفان في الشكل و المضمون فالعلاقات الدولية أوسع وأشمل في آفاقها ومضمونها من السياسة الخارجية للدول فالسياسة الخارجية تمثل المادة الأساسية والحيوية في العلاقات الدولية لكنها ليست الوحيدة حيث هنالك إرتباطات و تفاعلات أخرى تساهم فيها بعض الفواعل الأخرى تدخل في صميم العلاقات الدولية.

ظهرت بعض التطورات التي ساهمت في توسيع الهوة بين السياسة الخارجية و العلاقات الدولية هذه المتغيرات يمكن حصرها فيمايلي :

- **متغيرات تكنولوجية** :مثلا الإختراعات في ميدان الأسلحة ووسائل الحروب الجديدة هذه الأمور قلصت من أهمية ودور الدولة وبالتالي سرعة الإتصال جعلت الدولة تفقد السيطرة على بعض المعلومات التي تعتبر حيوية .

- **متغيرات بيئية** : و المتمثلة في المواد الأولية ، النمو الديمغرافي ، تلوث البيئة ، الهجرة ...إلخ فهذه الظواهر أدت إلى فشل وعجز الدولة القومية في التعامل معها مما أدى إلى الإعتماد على أطر ووسائل أخرى غير قومية للتعامل معها وهذا يباعد بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية .
- **متغيرات إديولوجية وعقائدية** :هنالك بعض الإديولوجيات والمعتقدات بدأت تظهر وهي معتقدات فوق قومية وهي نتاج فكر إنساني عالمي لذلك فهذا الفكر سوف يقلص المسافات بين الدول مما يؤدي إلى تقليص دور السياسة الخارجية في العلاقات الدولية
- **المتغيرات الإقتصادية** : التعاون والتكامل له دور في إضعاف دور الدولة في السياسة الخارجية وأيضا تقلبات الأسعار على المستوى الدولي كل هذه الأمور أصبحت الدولة لا تتحكم فيها .
- **المتغيرات الشخصية** : إن ظهور زعامات وقيادات على المستوى الدولي قد يكون لها أثر كبير على الشؤون الداخلية والخارجية وبالتالي العلاقات الدولية .فهنالك شخصيات منفتحة و اخرى منغلقة .
- **المتغيرات فوق القومية** :إن ظهور المنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية والشركات متعددة الجنسيات كل هذا أصبح عائقا يحد من سيادة الدول وبالتالي يؤثر على السياسة الخارجية للدول.

3-**السياسة الخارجية والسيادة** : من الناحية القانونية إن الدول متساوية أمام القانون الدولي بغض النظر عن الإختلافات الموجودة بينها فإن منظور السيادة يعترف بالسياسة الخارجية فقط للدول كاملة السيادة لكن هنا ربما أن منظور المساواة غير وارد على اساس أن القوى يحدد معالم العلاقات الدولية لكن ذلك ينفي سلمية العلاقات . ايضا فإن مفهوم السيادة ينفيه مفهوم الإعتماد المتبادل إذ أصبح الإكتفاء الذاتي مستحيلا للدول العظمى وليس فقط للدول الضعيفة ،تقلص حرية التصرف بالإضافة للهوة التكنولوجية و العلمية التي أصبحت تخترق هذا المفهوم .كما أن الإنظمام إلى أحلاف وتكتلات قد يفيد الدولة ويمنحها مزايا بالمقابل يقيدها .

إن العلاقة بين السيادة والسياسة الخارجية علاقة قوية في عصر الدولة القومية أما بعد الحرب العالمية الثانية فهي علاقة ضعيفة . فمن الناحية النظرية الدول متساوية

لأنها تملك نفس الصلاحيات خارج إقليمها وأيضا في المحافل الدولية لها صوت متساوي ما عدا مجلس الأمن . لكن من الناحية الواقعية فالدول التي تملك موارد سياستها الخارجية أكثر قوة من الدول الضعيفة فكلما زادت نسبة تبعية الدولة كلما قلت حرية مجال مناورتها في السياسة الخارجية .

إن الطرح القانوني يعني أن كل الدول غير تابعة لأي هيئة في ممارسة سياستها الخارجية والداخلية لكن هذه النظرة لا تمثل الاجانبا متواضعا من العلاقات الدولية فكل الدول تابعة إقتصاديا عسكريا سياسيا وحتى دبلوماسيا لدول أخرى ، و هذا لا ينطبق على الدول المتخلفة بل حتى الدول المتقدمة فهي تابعة في مواردها الأولية ، من ناحية أخرى فإن ما يقلص السيادة هو عامل الإنظمام إلى التحالفات والتنظيمات الدولية خاصة ذات الطابع العالمي إذ يقلص إلى حد ما صلاحيات الدولة في ممارسة شؤونها الداخلية و حتى الخارجية . بالإضافة إلى تغيير مركز التفاوض من تفاوض من أجل مصالحها إلى تفاوض خاص بالمجموعة مثل الإتحاد الأروبي . وفي عصر العولمة أصبحت السيادة فكرة مهلهلة إذ أصبح من السهل إختراق السيادة فالإصلاحات السياسية وعصر الديمقراطية ليست نابعا من متطلبات البيئة الداخلية بل من ظغوط البيئة الخارجية .فالدول أصبحت لا تتحكم حتى في شؤونها الداخلية لا سيما مع ظهور ما يسمى حقوق الإنسان التي أصبحت تجعل من التدخل الدولي أمرا مشروعا .

وربما أنه أمام هذه العوامل أصبحنا نعنى بالدولة كاملة السيادة الدول التي تتحكم في توجيه عوامل الإعتماد المتبادل لصالحها والعكس صحيح . فعصر العولمة أدى إلى تعريف صعود أجندة حقوق الإنسان وأصبح عدم التدخل يقابله واجب حماية المواطنيين .وإذا فشلت الدولة تؤول مسؤولية الحماية للمجتمع الدولي ومؤسساته في إيطار التدخل الإنساني مثل ما حدث في الصومال 1992.

ومن خلال تمييز السياسة الخارجية على مصطلحات العلاقات الدولية ، السيادة و السياسة الداخلية يمكن القول أن السياسة الخارجية تتميز بصفات تميزها عن غيرها إنطلاقا من أن السياسة الخارجية تتكون من عناصر أساسية أولا الطرف الدولي الذي يصدر عنه النشاط أو السلوك الخارجي ثانيا القضية او الموقف الذي يدور حوله

السلوك ثالثا القرارات أو ردوود الأفعال التي تقوم بها الوحدات الدولية نجد أنها تتميز ب :

- الطابع الرسمي الوحدوي أي أن السياسة الخارجية هي تلك القرارات والسلوكيات التي تصدر عن الأجهزة الرسمية للوحدة الدولية فالأجهزة المركزية سواءا في الدول الموحدة أو المركبة هي التي تستأثر بوظيفة صنع و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية .
- الطابع الإختياري فالموقف في السياسة الخارجية يكون متعدد الأوجه مما يسمح للدول بمجال من الحركة .
- الطابع الخارجي : إن المجتمع أو المحيط الخارجي هو الميدان أو المخبر الذي تختبر فيه هذه السلوكات والقرارات وتحقق فيه الأهداف العلنية والضمنية